جامعة البليدة 02 علي لونيسي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مطبوعة علمية جامعية

حول: الحركات الاجتماعية

من إعداد الأستاذة: بن عاشور الزهرة

السنة الجامعية :2020 / 2021

مقدمة

لقد أصبحت الحركات الاجتماعية موضوعا للدرس والتحليل، ينشغل به الكثيرون من اهل العلوم الإنسانية والاجتماعية، بهدف فهم شروط إنتاجها وسيرورتها ومآلها، فأهل علم الاجتماع والتاريخ والسياسة وعلم الاجرام وعلم النفس، حاولوا جميعا من داخل مقترباتهم وبراديغماتهم أن يحللوا هذه الحركات ويقدموا الإجابات الممكنة عنها. وفي اللحظة التاريخية التي تتحرك فيها الجماهير، كما هو الأمر في الانتفاضة مثلا، ضد، إخفاقات السلطة الحاكمة، تتجه الأنظار نحو اهل العلم، لتقديم التفسير السببي لما حدث. تأكد بالملموس ان فرعا سوسيولوجيا منشغلا بالحركات الاجتماعية، صار حاضرا في خارطة السوسيولوجيا. وذلك بالنظر إلى الاجتهادات التي تصب فيه، وتعود إلى الباحثين كبار من أمثال أنطونيو غرامشي(A.Gramsci) وبيير بورديو(P.Bourdieu) وتشالز تلي(CH.Tilly) وإيريك نوفو (E.Neveu) وأموري ستار(A.Starr) وآلان تورين(A.Touraine).

الفهرس

المحاضرة الأولى: مفهوم الحركات الاجتماعية.....04

- الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة.....07
- الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية.....10
- خصائص الحركات الاجتماعية.....11

المحاضرة الثانية: أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها.....16

المحاضرة الثالثة: النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية.....21

1. نظرية السلوك الجماعي.....22
2. نظرية تعبئة الموارد 23
3. نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة.....24/23
4. نظريات الضغوط الاجتماعية.....24
5. النظريات النفسية.....25
6. نموذج الفعل–الهوية–.....26

المحاضرة الرابعة: اشكال الحركات الاجتماعية.....28

المحاضرة الخامسة: الحركات الاجتماعية والدولة.....38

المحاضرة السادسة: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي.....50

المحاضرة السابعة: الحركات الاجتماعية الجديدة.....56

خاتمة.....**67**

قائمة المراجع.....**68-71**

المحاضرة الأولى: مفهوم الحركات الاجتماعية

تعريف الحركات الاجتماعية:

أن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعية قد أجمعوا على وجود عدد من العناصر الأساسية لابد من توافرها في الحركة الاجتماعية حتى تأخذ هذا المسمى، هذه العناصر هي: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية "هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون اكثر إقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة".[1]

" يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي بإعتيبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو الوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير، وهي تشمل أيضا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكار مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الهداف العامة. كما يشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية هي محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي، وهي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة

[1] :تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية 1768- 2004، المجلس العلى للثقافة، القاهرة، 2005 ، ص 13 .

النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير.

ان الحركات الاجتماعية ليست إعجازا أو منظومة سحرية تتطلب جهود غير عادية، فجميع عناصرها موجودة في الواقع وقيد الإنتاج وإعادة الإنتاج والتطوير.

تعريف تشالز تلي" على أنها سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد.

هي إحدى وكالات التغير الاجتماعي تعمل على تغير البناء الاجتماعي، إذ يكون بعض الناس غير مقتنعين بما يحصل داخل المجتمع من أمور سياسية واقتصادية أو عن طريق احتكاكهم يتبلور عندهم شعورهم وغدراك ورغبة في تأسيس أو تشكيل جماعة اجتماعية منظمة تطالب بتغيير المور التي لا تتفق مع قناعاتهم ومن خلال اجتماعاتهم وبيانتهم وتظاهراتهم يطرحون مواقفهم وآرائهم الصريحة التي تمثل أهداف حركتهم. [1]

تستعمل عبارة الحركات الاجتماعية في معان مختلفة جدا. فغالبا ما تستعمل في معنى وصفي محض، وتشير إلى العمليات الأكثر تنوعا: الحركات النسائية المناضلة من أجل

[1] : معن خليل العمر، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2016، ص.272.

تحرير المرأة والمطالبين إلغاء عقوبة الإعدام، والمطالبين بتحريم بعض المنتوجات، الخ. وفي معنى آخر، تزعم أنها تصبغ الجوانب الأكثر فرادة والكثر خلقا" الديناميكية " من الحياة الاجتماعية – التي ندركها في قدرتها على التعبئة والجمع وفي قدرتها على التجديد والخلق. هذان المنهجان ليسا غير قابلين للتوفيق بشكل جذري، لكن المفهوم الثاني للحركات الاجتماعية لا يخلو من طموح تعميمي، هو مصدر لكثير من الغموض. يتم أحيانا تحليل الحركة الاجتماعية بتعابير كلية باعتبارها نتاج " القوى الجماعية"، وأحيانا أخرى بتعابير " فردية" باعتبارها نتيجة لتركيب الفعال والأحاسيس والاستراتيجيات الفردية.

يمكن للحركة الاجتماعية ان تتشكل حول" مصالح" للدفاع عنها أو للسعي من اجل تقدمها. إن كلمة مصالح ينبغي ألا تعني فقط رفع بعض الفوائد الواقعية إلى حدها الأقصى، مثل وقت العمل والأجر والمداخيل. [1]

تتعدد أشكال الحركات الاجتماعية، وانواعها، وحجومها، ومجالات انتشارها. عن حجم العضوية في بعضها قد لا يتجاوز العشرات، بينما يتسع في حركات أخرى ليشمل الالاف بل الملايين من الناس. وفيما تستطيع بعض هذه الحركات ان تزاول أنشطتها في ظل القوانين السائدة في دولة أو اكثر، فإن بعضها الاخر يضطر إلى العمل بصورة سرية تحت الأرض، ومن الخصائص التي تميز الحركات الاحتجاجية، على سبيل المثال، قدرتها على

[1] : ر.بودون وف.بوريكو ترجمة الدكتور سليم حداد، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص.269- 270.

النشاط في الهامش الذي تسمح الحكومة من الوجهة القانونية بالنشاط فيه في أماكن واوقات معينة داخل البلاد.[1]

هناك حركة عمالية. حركة نسوية ...كل فعل جماعي منظم بشكل دائم يوصف بأنه حركة اجتماعية. طرح الان تورين تعريفا دقيقا، إن حركة جماعية ما تصبح حركة اجتماعية بمجرد أن تحمل مشروعا للتحول الاجتماعي يتسم بثلاث خصائص، الشمول، والمعارضة. والهوية. وهكذا فإن الحركة العمالية هي الشكل النمطي للحركة الاجتماعية. وبالمقابل، فإن الحركة النسوية (التي تمتلك مبدأ الهوية والمعارضة ، لكن ليس مبدأ الشمول) لا تتوافق مع هذا التعريف.[2]

الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة

حسب ماكس فيبر: تمثل الحركات الاجتماعية في رأيه تأثيرات دينامية يمكن أن تؤدي باستمرار إلى تفكيك او تهديد الأنماط المستقرة من السلوك، ومن ثم تتحول إلى مصدر سريع للتغيير.[3]

[1] : انتوني غيدنز، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005 ط1، 487.

[2] فليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ترجمة اياس حسن، كتاب علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، دار الفرقد، دمشق، ط 01، 2010 ص 377-378

[3] نفس المرجع ، ص 113

ولقد وجدت أنماط فائقة الأهمية من الحركات الاجتماعية في الأزمنة السابقة على الحداثة.

ولقد كان لهذه الحركات اهداف دينية، وكان الدافع وراءها هو الطموح نحو إقامة حكم الله في الأرض. كما ظهرت صور أخرى من الحركات الاجتماعية بأهداف أكثر علمانية. ولذلك شهدت نهاية العصور الوسطى الأوربية كثيرا من ثورات الفلاحين ، التي كانت تحدث بسبب نقص الغذاء أو ارتفاع الضرائب.[1]

وهناك تمييز واضح كل الوضوح بين الحركات الدينية والحركات العلمانية في المجتمعات التقليدية من ناحية، وبين الحركات الاجتماعية التي كانت لها تأثيرات بعيدة المدى على تطور الدول الحديثة خلال القرنين الماضيين من ناحية أخرى.

ويمكن توضيح الاختلافات بينهما من خلال التمييز الذي أقامه بعض الكتاب بين حركات التمرد من ناحية وحركات الثورة الاجتماعية من ناحية أخرى. فحركات تمرد الفلاحيين التي أشرنا اليها توا ما هي إلا حركات تمرد، بمعنى أنه رغم محاولتها في الغالب الإطاحة بالجماعة القائمة من النبلاء، أو بملك معين، إلا أنها لم تكن تمتلك رؤية لعمليات طويلة المدى من الإصلاح المؤسسي. [2]

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة.
[2] نفس المرجع ، ص 114

لقد حاول تيلي أن يحلل عمليات التغير الثوري في ضوء إطار للتفسير العام لتعبئة الحركات الاجتماعية في الزمنة الحديثة. فأحد خصائص عالم مشحون بأفكار الالتزام السياسي والمشاركة السياسية هي وجود ميل لدى الجماعات للعمل النشط نحو تعبئة وتطوير مصالحها ومثاليتها. فالحركات الاجتماعية هي وسائل لتعبئة موارد الجماعة التي تكون مبعثرة في إطار نظام سياسي معين ، أو تكون قد تعرضت للقمع من قبل سلطات الدولة.[1]

وتختلف الفكرة الأساسية عند سكوكبل عن رأي تيلي. فقد مال تيلي إلى الافتراض بان الحركات الثورية يحركها السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح، وان الأساليب الناجحة من التغيير الثوري تظهر عندما تحاول هذه الحركات تحقيق المصالح. أما سكوكبل فقد اعتبرت أن الحركات تعاني في العادة من غموض أهدافها ومن تردد تلك الأهداف وتأرجحها، كما نظرت إلى التغيرات الثورية الكبيرة على انها تحدث كنتيجة غير مقصودة للأهداف الجزئية التي تحاول الجماعات والحركات تحقيقها. فالثورة الاجتماعية في تاريخ العالم الحديث –ركزت سكوكبل في تحليلها على الثورات الفرنسية والروسية والصينية– تنتج من ظهور بعض الشروط البنائية المواتية للغير داخل نظام حكومي معين قائم. كما اكدت على وجه الخصوص على أهمية السياق الدولي في تهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى الثورة الاجتماعية. وتنحصر أطروحتها في القول بأن الأزمات الثورية تظهر عندما تفشل الحكومة في ان تتوافق مع متطلبات المواقف العالمية المتغيرة،

[1] ا نفس المرجع ، ص 114

ولا شك ان سكوكبل على حق عندما تؤكد أن الثورات الاجتماعية الكبرى ليست مجرد نتيجة لحركات منظمة تتجه نحو الإطاحة بالنظام القائم. ولكنها من المحتمل ان تكون قد بالغت في تصور التعرض بين الصور الهادفة للتغير الاجتماعي وتلك التي تظهر من جراء التناقضات البنائية. ولو كانت فعلت ذلك لبدا موقفها أقل تناقضا مع موقف تيلي. وذلك لأن الحركات الاجتماعية الحديثة بصفة عامة، والحركات الثورية على وجه الخصوص، تتضمن في الغالب ضربا من التنظيم القوي والفعال للأنشطة الإنسانية لخدمة الأهداف، ولكن كثيرا من المعالم العالم المعاصر تتشكل من خلال التفاعل بين هذه الأشكال من التعبئة الاجتماعية وما يترب عليها من نتائج غير منظورة.[1]

الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية

اما الحركة الاحتجاجية فقد عرفت على انها " فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة وملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظمة التنظيم الاجتماعي"[2]

إن البحث في تاريخ الحركة الاجتماعية سيقود حتما نحو البدء الإنساني، وتحديدا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة، فالحركة الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي تعد ممارسة قديمة في التاريخ البشري ، إلا ان استعمالها

[1] انتوني غيدنز، مقدمة في علم الاجتماع النقدي، ص 117

[2] : الشوبكي عمر وآخرون ، الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، (مصر – المغرب، لبنان،البحرين)، مركز الوحدة العربية ، ط1 ، لبنان ، 2011 ، ص 151.

كمفهوم نظري يظل حديثا، فقد كان على قارئي اللحظات التاريخية الاجتجاجية ان ينتظروا سنة 1842، لينحت لورينز فون ستاين مصطلح الحركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء.[1]

فالتاريخ البشري يعج بكثير من الحركات الاحتجاجية الباصمة لمسارات من التحول والتجاوز، التي لا يمكن القفز عليها بأي حال من الأحوال في سياقات التحقيب السوسيولوجي للواقعة الاجتماعية.

عن إيجاد مفهوم دقيق وموحد لها، مازال بعيدا، والنتيجة هي، طبعا، تعاريف غير نهائية، تؤسس اختلافها وتناقضها أحيانا على خلفية الأطر المعرفية والتوجهات الأيديولوجية، وهو ما يفضي في نهاية المر إلى ضبابية في الرؤية وفي تقدير حجم وطبيعة الكثير من الحركات الاجتماعية.

خصائص الحركات الاجتماعية

تاريخ الحركات الاجتماعية:

كيف تظهر الحركة الاجتماعية في حيز الوجود؟ وما اهم المراحل التي تمر بها؟

يختزل بعض علماء الاجتماع مراحل تطور الحركات الاجتماعية في مرحلتين: الأولى المرحلة التلقائية، حيث لا تتميز إلا بشيء قليل من التنظيم، وتكون الدوار غير واضحة،

[1] : عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ، مجلة إضافات، العدد الثالث عشر،ص 17 ، شتاء 2011.

والاهداف غير متبلورة بشكل كاف، والثانية هي مرحلة التنظيم الواضح، والبناء الاجتماعي التي تحددت فيه الادوار، وتبلورت الهداف في إطار أيديولوجية متكاملة.[1]

ويمكن القول بان الحركات الاجتماعية بشكل عام تمر بثلاث مراحل هي:[2]

1-تبلور فكر جديد واتساع دوائر انتشاره.

2-حشد التأييد الاجتماعي له.

3-تغيير الواقع، أو الإسهام في تغييره.

ويغلب على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات التي من المفترض أن تسهم في تحقيق أهداف الحركة.

" الحركة الاجتماعية تتشكل حول مبادئ ومصالح معينة بهدف الدفاع عنها، او للسعي من اجل تحقيقها ، وتشمل كلمة المصالح – هذا- الجوانب المادية الملموسة، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية.[3]

تطور وتنامي الحركات الاجتماعية:

تنشأ الحركات الاجتماعية عادة في سياق الأزمة ومن اهم عناصر الأزمة التي شكلت المناخ العام لظهور تلك الحركات العوامل الاتية:

---

[1] : رائدة خليل سالم، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص 70.
[2] : نفس المرجع، ص 70.
[3] : نفس المرجع، ص 72.

- **أزمة الديموقراطية:**

تنشأ الحركات الاجتماعية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني، وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، وعندما تندمج الاحزاب السياسية مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة، وتأخذ شكل الاجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة، وحتى أوقات الانتخابات نجدها تتوخى الابتعاد عن القضايا الملحة والخلافية، ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الانتخابية.

- **الآثار السلبية للتحول الرأسمالي:**

إن حالة الاحتقان الاقتصادي الذي اخذ مظاهر متعددة: مثل ضعف معدلات النمو، وعدم استقرار العملة، والأزمات المالية الحادة، وتصدع دولة الرفاهة بصفة عامة، بل والانقلاب عليها بشكل واضح وتقليل فرص العمل وزيادة حدة البطالة، كل ذلك أدى لنمو وازدهار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.[1]

[1] : رائدة خليل، نفس المرجع ، ص 74.

كيفية عمل الحركات الاجتماعية:[1]

الحركات الاجتماعية يمكن أن تنتفع أو تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاث عناصر وظيفية، كما قدمها تشالز تلي:

1-**الحملة:** مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

2-**ذخيرة الحركة الاجتماعية:** عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية.

3-**عروض "الوقفة"**: تمثيل المشاركون لجملة من الصفات العامة الموحّدة، هي: الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم واتجاه قاعدتهم الشعبية.

سمات الحركات الاجتماعية[2]:

هناك خصيتين رئيستين للحركات الاجتماعية باتفاق علماء الاجتماع هما:

1 -العمل الجماعي:

[1] : تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية 1768- 2004، المجلس العلى للثقافة، القاهرة، 2005

[2]-NehaPansare," Essay on the Characteristics of Social Movements" available at:

http://www.shareyouressays.com/87240/essay-on-the-characteristics-of-social-movements

الحركة الاجتماعية تنطوي بلا شك في إطار العمل الجماعي. ومع ذلك، فإن هذا العمل الجماعي يأخذ شكل الحركة فقط عندما يتم الحفاظ عليه لفترة طويلة. ليس من الضروري أن يتم تنظم هذا العمل رسميا. يمكن أن يكون بشكل غير رسمية. ولكن يجب أن تكون هذه الحركة قادرة على خلق مصلحة وجذب عدد كبير نسبيا من الأفراد.

2 –التوجه نحو التغيير الاجتماعي:

يتم توجيه الحركة الاجتماعية عموما نحو إحداث التغيير الاجتماعي. هذا التغيير قد يكون إما جزئيا أو كليا. على الرغم من أنه من هدف الحراك الاجتماعى إحداث تغيير في القيم والمعايير وأيديولوجيات النظام القائم، إلا انه هناك جهود تبذل من قبل بعض القوى الأخرى لمقاومة التغيرات والحفاظ على الوضع الراهن.

كما يشير M.S.A. Rao، على الرغم من علماء الاجتماع لديهم قبول واتفاق حول الخصيتين المذكورتين أعلاه , إلا أن الحركات الاجتماعية تختلف كثيرا طبقا لمعايير أخرى – مثل وجود أيديولوجية، وطريقة التنظيم.

1 –الأيديولوجية وراء الحركة:

عنصر هام من عناصر الحركة الاجتماعية التي تميزها عن الطبيعة العامة للتعبئة الجماعية هو وجود أيديولوجية.

2 –الإطار التنظيمي العمل:

كما أشار بول ويلكينسون إلى أن الحركات الاجتماعية تتطلب حدا أدنى من الإطار التنظيمي لتحقيق النجاح أو على الأقل للحفاظ على وتيرة الحركة. ووجود تمييز واضح بين القادة والأتباع، لتوضيح مقاصد الحركة، ولإقناع الناس بالمشاركة فيها أو لتقديم الدعم لها، واعتماد تقنيات مختلفة لتحقيق أهداف الحرك الاجتماعي.

3 –وجود تقنيات وتحقيق النتائج:

الحركات الاجتماعية قد تبني تقنية خاصة بها أو طريقة لتحقيق هدفها. ليس هناك يقين بشأن ذلك. قد تتبع الوسائل أو الأساليب السلمية أو متضاربة، عنيفة أو غير عنيفة، أوالقهري مقنعة، ديمقراطية أو غير ديمقراطية للوصول إلى هدفه. الشيء نفسه ينطبق على النتائج. قد تصبح ناجحة أو قد تفشل، بل قد تصبح نجاح جزئي أو على الأقل قد خلق 'الصحوة' العامة في العام بخصوص قضية. نتيجة لحركة له تأثير وثيق على الفكر والإطار التنظيمي.

محاضرة: أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها

مراحل تطور وفهم وتحليل الحركات الاجتماعية:

لفهم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لابد من وقفة سوسيو تاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات وضمن السياق يمكن تقسيم تاريخ الحركات الاجتماعية إلى ثلاث مراحل:

أ- المرحلة الأولى: (ما قبل 1968) والتي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون الإغفال عن التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيجل وماركس فضلا عن نتاجات منظري السلوكيات الجماعية المتأثرة ببارسونز.

ب- المرحلة الثانية: (ما بين 1968-1989) لقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوربا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والبيئية والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر أوسع من الاهتمام.

وكانت حركة الشباب بأوربا عام 1968 قد شكلت لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية، لم يستطيع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية.[1]

وبعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة إلى العالم الثالث وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في آسيا، واللافت للانتباه أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها الأسيوية واللاتينية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة في خضم حركة مطلبية اقتصادية أو مهنية تخص بعض الفئات الاجتماعية صاحبت المصلحة في تحقيق هذه المطالب.

[1] : سمير أمين وفرنسوا أوتار، مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم، مركز الدراسات، القاهرة، مصر، 2003، ص 54.

ج- المرحلة الثالثة: وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من (1989 إلى الوقت الحالي)وقد عرفت هذه المرحلة تطوير للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها ديناميكية الحركات الاجتماعية وارتباطها بعولمة الحياة الاجتماعية التي أكسبت الحركات الاجتماعية أبعادا جديدة بظهور أنماط وأساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والليبرالية الجديدة.[1]

واللافت للانتباه في هذه الحركات الاجتماعية في طبعتها الأوروبية أو طبعتها التالية في العالم الثالث أنها ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن أطر الأحزاب السياسية والنقابات في العديد من هذه البلدان.[2]

ويمكن القول أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتبنى بصفة عامة مطالب اقتصادية واجتماعية تندرج في مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية للفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقة لتنظيم النقابي أو الاجتماعي من قبل، وقد يرجع ذلك إلى هذه الفئات في معظمها هي فئات مهمشة، تسكن مساكن عشوائية بائسة أطراف المدن يطحنها الفقر، الجهل، المرض.

[1] : عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، مصر، 2006، ص 32.

المجموعة الثانية: تتبنى هذه المجموعة مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعة سكانية لا تندرج ضمن فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل.

مراحل نمو الحركة الاجتماعية[1]

ثمة محاولات عديدة لرصد مراحل نمو الحركة الاجتماعية وتطورها. ان ديفيز يختزل هذه المراحل في مرحلتين فقط، المرحلة الأولى تكون تلقائية لا تتميز إلا بشيء قليل من التنظيم.

وتكون الأدوار في هذه المرحلة غير واضحة وأهدافها لم تتبلور بعد. والمرحلة الثانية من حياة الحركة تتميز بالتنظيم الواضح والبناء الذي تحددت فيه الأدوار. وفي هذه المرحلة تكون إيديولوجية الحركة قد تمت وتحددت غاياتها وأهدافها التي استقرت عليها، كما تحددت أيضا الإستراتيجية والتكتيك المناسبين لتحقيق الأهداف.

أما ركس هوبر فإنه يحدد أربعة مراحل تمر بها الحركات الاجتماعية في تطورها: الأولى وهي المرحلة الأساسية التحضيرية حيث يتحتم على الجماعات فيها مواجهة مشاكل متعددة ولكنها لا تستطيع التعامل معها وتظل جهودها مشتتة. والقيادة غير متبلورة. والثانية: هي المرحلة الشعبية التي تصبح عندها تلك الجماعات على وعي بان غيرهم يشاركهم عدم قناعتهم بالوضع القائم، وتتميز القيادة في هذه المرحلة بطابعها الإصلاحي وتباشر

[1] : عبد الله شلبي، علم الاجتماع الاتجاهات النظرية وأساليب البحث، 2008 ، ص 106

مسئولياتها من خلال القدرة على قياد الجماعة وتبصيرها بالمشكلات وبالحلول الواعية لها، المرحلة الثالثة: هي المرحلة الرسمية وفيها تتم إثارة الجماهير وتتبلور إيديولوجية الحركة وتضفى عليها تماسكا وكذلك تتضح القيم والهداف، وتظهر في نفس الوقت داخل الحركة تسلسلا هرميا للقيادات وادوار الأعضاء وتتحدد أيضا السياسات وبرامج العمل. والمرحلة الرابعة والأخيرة هي المرحلة الشرعية، حيث تصبح الحركة في هذه المرحلة مقبولة من المجتمع وتضيع مثالية الحركة وحماس أعضائها، ويصبح الإداري المنفذ هو أكثر القادة تأثيرا وقد تصل كل الحركات إلى هذه المرحلة ومع ذلك فإن كثيرا منها يصبح ذا تأثير.

ويذكر فاروق يوسف ستة مراحل تمر بها الحركة الاجتماعية والسياسية، الأولى تتمثل في تجميع غير الراضين عن الوضع القائم والمطالبين بالتغيير لتتشكل منهم بداية الحركة، ثم تبدأ المرحلة الثانية بدور المثقفين في إثارة الشعب عن طريق الدب الثوري، ويتبع ذلك مرحلة ثالثة يبدأ فيها عدم الرضا في التركز حول نقطة معينة عن طريق بعض الطلائع القيادية، وبعدها تبدأ مرحلة رابعة من الاعتراض والاحتجاج التي يترتب عليها استياء الناس وجعلهم حاضرين للتجنيد في الحركة الاجتماعية، يلي ذلك مرحلة خامسة يتم فيها خلق الروح الجماعية عن طريق تنظيم الشعور ورفع شعار نحن وهم، ويصاحب ذلك عملية تطوير معنويات للحركة وعقيدة سياسية لها، بعد ذلك تبدأ مرحلة سادسة وأخيرة يكون أمام

الحركة الثورية فيها عملية تطوير تكتيك العمل والصدام مع الوضع القائم والاستيلاء على السلطة.[1]

المحاضرة الثالثة: النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية

النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية:

لقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة بذاتها وفي هذا السياق يمكن تلخيص النظريات والمقاربات الآتية:

1/ **الاتجاه الماركسي:** يرى هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الحراك الجماهيري الذي ينشأ نتيجة للظروف اقتصادية واجتماعية قاسية والتي تدفع طبقة من الطبقات لتوحيد صفوفها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفراد تلك الحركة، وانطلاقا من فكرة التغير فإن نشاط الحركات الاجتماعية حسب الماركسية ينطوي على السعي لتغيير القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي الذي يقوم عليها، المر الذي يترتب عليه توازنات جديدة وقوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة.

وينطلق هذا الاتجاه من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية من واقع أن الحركة الاجتماعية محكومة بجوهر الإنسان الذي يكمن في منظومة علاقات الإنتاج الاجتماعية، والتي تعتمد على شكل الملكية لوسائل الإنتاج وأشكال توزيع الثروات، وذلك من خلال

[1] : عبد الله شلبي، علم الاجتماع الاتجاهات النظرية وأساليب البحث، 2008 ،ص 150 .

الصراع بين الطبقة العاملة (البروليتاريا) المقهورة والمستغلة من الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) المسيرة. الأمر الذي سيقود انتصار الأولى على الثانية بهدف القضاء الطبقات في المجتمع.

ومنه يمكننا القول أن الاتجاه الماركسي في تناوله نشأة الحركات الاجتماعية، وظهورها يطابق بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة ويجعل التناقض بين قوى الانتاج والصراع بين الطبقات والذي يهدف إلى القضاء على الطبقة المسيطرة والوصول إلى حالة مجتمع بلا طبقات.

2/ **الاتجاه البنائي:** انطلاقا من الفكر البنائي الوظيفي، ظهرت العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية والتي تفسر أسباب وظروف نشأتها ومن بينها:

أ-تفسيرات نظرية للحركة الاجتماعية

سوف نستعرض أهم النظريات التي فسرت تكوين الحركة الاجتماعية ومكوناتها وأداء القائمين بها وما يكتنفها من سلوك وما يرتبط بها كذلك من دوافع.

نظرية السلوك الجماعي: [1]

أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل:

[1] : تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية 1768- 2004، المجلس العلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 17.

الهبات الجماهيرية، المظاهرات، وأشكال من الهستيريا الجماعية، أي بردود أفعال – ليست بالضرورة منطقية تماما– في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وإيطاليا، واليابان). كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي ان الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية.

نظرية تعبئة الموارد:[1]

التي تطورت منذ الستينات وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقا لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجموعة، والقدرة على استعمال تلك الموارد. ويرى منظرو هذه المقاربة أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع، وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية السياسية. وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات– القابل للقياس– على القضايا السياسية، بينما لا تعير اهتماما كبيرا لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري، ومستوى رفع الوعي، وبلورة الهوية.

[1] نفس المرجع، ص 17-18.

نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة:[1]

تطورت في أوربا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي تمت خلال الستينيات والسبعينيات. وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، وكحل لها. كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة – اختلافا مع الحركات الاجتماعية القديمة– ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو ما يجعل هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالإيديولوجيات القائمة، كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة.

نموذج الفعل – الهوية [2]

وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها، أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية. ويرى بعض المروجين لهذه النظرية أن هناك إحلالا تدريجيا يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على البرمجة، والذي

[1] : نفس المرجع، ص 18.
[2] : نفس المرجع السابق، ص 18.

يتميز بأنماط مختلفة تماما من العلاقات والصراعات الطبقية. ففي المجتمع المبرمج يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة، وبالتالي يرون أن الصراع الطبقي أساسا ذو طبيعة اجتماعية – ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية– اقتصادية.

نظرية الضغوط الاجتماعية:

تفسر هذه النظرية نشأة الحركات الاجتماعية على أساس شعور الأفراد والجماعات بالحرمان من الحقوق والثروة الاجتماعية. بمعنى ممارسة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الإفراد والذي يولد إحساسا مشتركا يمهد لظهور الحركات الاجتماعية. لكن هذه النظريات لم تقدم شيئا جديدا حول نشوء الحركات الاجتماعية. فهي تفسر لنا أسباب عدم ظهور الحركات الاجتماعية في المجتمعات الديكتاتورية مثلا. مع العلم إن الحكم الديكتاتوري يسلط ضغوطا اجتماعية عظيمة على الأفراد. بل أن أغلب المجتمعات الإنسانية فيها نوع من الحرمان الاجتماعي ولكننا لا نرى ظهور الحركات الاجتماعية التي تنادي بالتغيير ،فالزنوج في جنوب إفريقيا. وفي أوربا. وفي أمريكا الشمالية، رضخوا تحت نير ظلم الرجل الأبيض لأكثر من مائة عام قبل أن تظهر حركاتهم الاجتماعية المطالبة بالمساواة والأغلبية من جماهير العالم الثالث ترضخ تحت نير الظلم والاستعباد دون أن تكترث لسماع صوت القلة من الأحرار، بل إن الحركات الاجتماعية الأوروبية الداعية إلى الإقرار بحقوق

المرأة ظهرت بشكل فاجأ اغلب النساء في المجتمعات الأوروبية نفسها. في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين.

النظريات النفسية: تستند هذه النظريات في تحليلها لنشأة الحركات الاجتماعية إلى رأيين متباينين يمكن إدراجهما ضمن قسمين من النظريات:

الأول: نظريات السخط الاجتماعي: وهي النظريات التي تعزي نشوء الحركات الاجتماعية إلى السخط والاستياء العام بين أفراد المجتمع. فالأفراد الذين يعيشون رخاء ونعيما ماديا لا ينتمون إلى الحركات الاجتماعية على الأغلب. لأنهم ليسوا بحاجة إلى خدماتها السياسية أو الاجتماعية. أما المحرمون من الثروات الاجتماعية. الذين يشعرون بأنهم ضحايا التمييز وانعدام العدالة الاجتماعية. فإنهم أكثر قابلية على تقبل دعوات "الحركات الاجتماعية" والانضمام إليها. ولكن تحليل هذه النظريات لا يكفي لتفسير نشوء هذه الحركات. لأن هناك الكثير من الشعوب التي تنوء تحت وطأة الفقر وعدم المساواة والفساد الإداري. إلا أنها لا تشكل حركات اجتماعية بسبب سخطها على الوضع الاجتماعي.

ثانيا: نظريات سوء التوافق والانسجام الشخصي:

وهي النظريات التي ترى أن الحركات الاجتماعية ما هي إلا ملجأ لفشل الأفراد في تحقيق طموحاتهم. فالأفراد المنضوون تحت راية الحركات الاجتماعية. هم من نمط أصحاب العقد النفسية الذين يفتقدون لمعنى وهدف شامل في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وكذلك

الأقليات وكل الذين يفتقدون إلى حظ في التوفيق الاجتماعي. إلا أن النقد الموجه إلى هذه النظرية. هو أنه من الصعب قياس شخصية الفرد على أساس العقد النفسية التي يحملها. وعموما يمكن القول إن النظريات النفسية التي جاء بهام فكروا القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا، ركزت فقط على طبيعة الخصائص النفسية السيكولوجية الخاصة بتصرفات الحركات الاجتماعية والأفراد المنضوون تحت لوائها. ولم تعط للدوافع الاجتماعية والحرمان الاقتصادي والتوجه الديني أية أهمية في تفسير نشوء هذه الحركات. بالإضافة إلى هذه النظريات تفتقر إلى وضوح الرؤية الاجتماعية لدور الحركات في التفاعل الاجتماعي وطبيعة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

وهكذا ننتهي الى نتيجة مفادها ان الحركة الاجتماعية، كموضوع للدرس والنقاش المعرفي، استأثرت منذ البدء باهتمام ثلة من الباحثين من شتى التخصصات العلمية، في دلالة قصوى على أهميتها في قراءة الانساق والتحولات. وغذا كان النقاش قد تمحور في وقت سابق حول المفهوم واشكال الاحتجاج، فإن الاجتهادات النظرية في الوقت الحاضر باتت تنشغل أساسا بالمضامين والهويات والشروط البنيوية التي تميز هذه الحركات، وكل ذلك يسير في اتجاه بلورة وتجذير الدرس العلمي للحركات الاجتماعية كاحتجاجات لا يمكن قراءتها إلا بالانضباط للبراديغم السوسيولوجي.

محاضرة الرابعة: اشكال الحركات الاجتماعية

ثمة معايير وأسس عديدة لتصنيف الحركات الاجتماعية وتحديد أنواعها وأشكالها. فمن الممكن أن تصنف الحركات بالنظر إلى اتجاه ومدى التغيير الاجتماعي الذي تسعى إلى إحداثه، فتكون بصدد حركات محافظة وحركات إصلاحية وحركات تقدمية، أو تكون بصدد حركات راديكالية وأخرى إصلاحية. أيضا يمكن تصنيف الحركات الاجتماعية وفقا للفئات المكونة لها فيكون لدينا حركات دينية وحركات أخلاقية وحركات إحيائية وحركات ثورية وحركات إصلاحية. ويمكن أن نصنف الحركات الاجتماعية بالنظر إلى القوى الأساسية المكونة لها.[1]

فيكون لدينا خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية هي الحركات العمالية، والحركات الطلابية، والحركات الفلاحية، والحركات النسائية والحركات الثقافية. كذلك يمكن تصنيف الحركات بالنظر إلى المحك المعياري الذي تعتمده الحركة، فنجد حركات سياسية وحركات دينية وحركات اقتصادية. كما يمكن تصنيف الحركات الاجتماعية استنادا إلى مدى اتساعها وانتشارها البشري والجغرافي، فنجد حركات ريفية، وحركات اجتماعية قومية، وحركات لا تجتذب سوى جماعات صغيرة من البشر بسبب محدودية أهدافها، وأخرى جماهيرية بسبب شمولية أهدافها لإحداث تغيير جذري في النظام الاجتماعي. أخيرا يمكن أن تصنف الحركات الاجتماعية في ضوء أهدافها على النحو ما يذهب بلومر إلى الحركات اجتماعية

[1] : عبد الله شلبي، علم الاجتماع الاتجاهات النظرية وأساليب البحث، ص145.

عامة مثل الحركة العمالية، وحركات اجتماعية خاصة أو نوعية مثل الحركات المضادة للعنصرية وحركات اجتماعية تعبيرية مثل الحركات الدينية.

ويشير الحسيني، إلى انه من الصعوبة تحديد الأشكال العديدة التي تتخذها الحركات الاجتماعية، فالاشتراكية البريطانية مثلا كحركة طبقية، كانت تتضمن الخصائص المميزة لأنواع عديدة من الحركات الاجتماعية الأخرى الدينية والأخلاقية والقومية، ذلك انه على الرغم من وضوح وسيطرة البعد الطبقي على هذه الاشتراكية، إلا أنه ذلك لا يجعلنا نتجاهل وجود أبعاد أخرى تمارس تأثيرها عليها، ويرى الحسيني أن الصعوبة التي يواجهها العلم الاجتماعي العربي عند تحديد أشكال الحركات الاجتماعية، مردوده إلى أن هذا العلم لم يستطيع حتى الآن الوصول إلى

الحركات الاجتماعية:[1]

الحركات هي تلك الجهود المنظم يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة.

ويميز البعض بين نوعين من الحركات الاجتماعية هما: الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها، والحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق.

[1] : رائدة خليل سالم، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، عمان، 2006، ص 67-68

ويتحفظ كل من بودون وبوريكو على هذا التمييز فالمواجهة بين مفهوم نفعي وآخر مثالي للحركة الاجتماعية– في رايهما– هي مواجهة خادعة، إذ أن المشاركون في حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية وأخرى نفعية في آن واحد. وفضلا عن ذلك فإن الحركات الموجهة نحو القيم لا تشكل كلا متجانسا، فالإرهاب الروسي كان حركة اجتماعية على غرار المقاومة السلبية لغاندي.

أنواع الحركات الاجتماعية:

تتفاوت وتختلف تصنيفات أنواع الحركات الاجتماعية وذلك حسب تواجدها في المجتمع ومن حيث الدقة والشمولية ونظرا لاختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضعت فيه، لذا فقد قسم علماء الاجتماع الحركات الاجتماعية إلى عدّة أنواع وهي:

أ– حركات اجتماعية كلاسيكية: تقوم على توزيع الثروات التي تعد المنفذ للوصول إلى مواقع القرار.

ب– حركات اجتماعية معاصرة: تقوم بوضع فضاءات مستقلة عن الدول وتتبنى المقاومة كآلية للتحكم الاجتماعي وتعبر عن استقلالية اجتماعية خاصة بتلك الحركات.

ويمكن تلخيص أنواع الحركات الاجتماعية ضمن هاذين الصنفين:

1/ حركات إصلاحية: وهي حركات تشجع تغير بعض القوانين والمعايير مثل: النقابة التي تهدف إلى زيادة حقوق العمال والحركة الخضراء التي تدعو إلى سن مجموعة من القوانين البيئية، وحركات تأييد عقوبة الإعدام، ومنه تهدف بعض حركات الإصلاح إلى تغيير في العرف والمعايير الأخلاقية.

2/ حركات راديكالية: هي حركات تقوم بتغيير أنظمة القيم الجذرية مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت إلى تحقيق المساواة وطالبت بالحقوق المدنية الكاملة لجميع الأمريكيين بغض النظر عن العرق.

3/ الحركات القيمية: وهي تلك الحركات التي تهدف إلى تغيير القيم ذاتها مثل الإصلاح الديني.

4/ حركات محافظة: وتسعى أساسا إلى المحافظة على القيم والمعايير الموجودة في المجتمع.

5/ حركات معيارية: والمقصود بها تلك الحركات التي تهدف إلى تغير في الإجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع، لكنها لا تتحدى القيم نفسها.

6/ حركة الخلاص: وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشد إلى التحويل الكلي في المبادئ مثل الحركات التبشيرية.

7/ حركات السلام: وهي الحركات التي تعمل ضد حركات العنف وتسعى إلى الحد منها.

8/ حركات العنف: وهي الحركات المسلحة[1]

9/ حركات تحويلية: وهي تلك الحركات التي تسعى إلى التغيير الشامل والكلي للمجتمع في جميع قطاعاته، ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقتها في طبيعة الهداف التي تتسم بالشمولية:

وعلى أساس هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

- حركات دينية: مثل الحركات التبشيرية
- حركات سياسية: وتهدف مثلا إلى ديمقراطية النظام السياسي.
- حركات اقتصادية: وتهدف مثلا إلى تحريك الاقتصاد.
- حركات اجتماعية: كتلك التي تعو إلى المساواة.

ويمكن تقسيم الحركات الاجتماعية أيضا إلى: عمالية، طلابية، نسائية، ثقافية .... ويستند هذا التمييز إلى الفئات الاجتماعية التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة.

[1] : بشينة عبد الغاني، الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015، ص 37.

محاضرة: مساهمة علماء الاجتماع في تحليل وتفسير الحركات الاجتماعية

مساهمة علماء الاجتماع في تحليل وتفسير الحركات الاجتماعية

مساهمة بيار بورديو:

يعتبر بيار بورديو واحدا من أهم المفكرين الذين ساهموا في توسيع دائرة النقاش والتحليل حول الحركات الاجتماعية التي عرفتها فرنسا والعالم من انتفاضة الشباب في اوربا سنة 1986، منذ ذلك التاريخ استمر بورديو في الاهتمام بتفاصيل هذه الحركات، إلى الدرجة التي صار فيها اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث فقط وإنما كمنظر، فهو يشكل مع " شومسكي وانطونيو نيغري وتيار" أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة.

وقد اهتم بيار بورديو بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاجات الثقافية وذلك في إطار إبراز آليات إعادة الإنتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وهو يركز في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما بلوره من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل، الرأسمال، العنف والمثقف الجمعي، فأدوات التحليل التي اعتمدها بيار بورديو تفيد في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء.[1]

[1] BOURDIEU PIERRE, L’essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, Mars, 1998, P 22.

ولقد دعا بيار بورديو BOURDIEU PIERRE إلى حركة احتجاجية أوروبية تكون خطوة أولى وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الايجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا دفاعا عن الاجتماعي وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي مزجت بين التكنولوجيا الحديثة وسلطة رأس المال وهو يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير داعيا بقوة إلى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية.

فمنذ 1995 بدأ بيار بورديو ينظر للحركات الاجتماعية الجديدة ويناضل في إطاراتها المختلفة مقدما في ذلك نموذج للمثقف العضوي، ورافضا كليا النيو ليبيرالية ودليله ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي، فما راكمه في كتبه المشهورة:

- مهنة عالم الاجتماع.
- الحس العملي.
- بؤس العالم.

وما إلى ذلك من كتب عميقة جعله ينظر للحركات الاجتماعي محتجا على العولمة والرأسمالية المتوحشة التي تتأسس على قوانين اقتصادية مجحفة.[1]

مساهمة ألان تورين:

تعتبر الحركات الاجتماعية من بين أهم المباحث الأساسية التي اشتغل عليها ألان تورين، حيث تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة عند تورين بقدر معين من التنظيم والاستمرارية اللذين يؤديان إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية ويؤسس ألان تورين الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- مبدأ الهوية.
- مبدأ التعارض.
- مبدأ الكلية.

ومنه فالحركات الاجتماعية التقليدية تتكون من ثلاث عناصر حسب ألان تورين:

- الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.
- المنافسة والصراع.
- الرؤية المشتركة في تقاسمها الحركة مع منافسيها.

[1] : لعطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة النظر، العدد 14، الرباط، المغرب، 2007، ص 37.

والواقع أن آلان تورين يستند بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن هذه الحركات هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي للفاعين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات، ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين.

وأن العمل السوسيولوجي حسب رأي تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي.

لقد عمل لآن تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية وتحديدا حول الجديد منها في منجزه " الوعي العمالي la conscience ouvrière والذي يعتبر فيه العمال فاعلين نازحين بامتياز.

إذا كان التعبير " الحركة الاجتماعية " قد شهد تعريفات متعددة تبعا للمؤرخين، فهو يتخّذ ضمن هذه النظرية، تعريفا محددا. لن يعبّر هنا عن حركة اجتماعية إلاّ الحركة التي توضع على مستوى نسق العمل التاريخي، أي الحركة التي تدّل على تصادم المصالح المتعارضة من أجل ضبط قوى التطوّر في المجتمع. فالحركة الاجتماعية لا تعني أيضا مجموعة من التصرفات المنتظمة وفق قيم Valeurs يعبّر عنها بوعي. ضمن هذه النظرية

لا تعبر حركات اجتماعية حقّة إلّا تلك الحركات التي تتجاوز مستوى الادّعاءات البسيطة لفئة أو طبقة، الادّعاءات باتهام السلطة القائمة وتصويب ضبط التطّور.

حينذاك، يصبح على علم الاجتماع، في مواجهة ظروف اجتماعية تصارعية، أن يطرح المسألة في أن يعرف إذا كان صراع من هذا النوع يشكل حركة اجتماعية حقة أي عملا تصارعيا من اجل ضبط توجّهات مجتمع معين، أو مجرد تصرّف بسيط مأزم ناتج عن مصاعب آنية أو عن فشل فئة اجتماعية. وكل حركة من هذا القبيل لا يمكن إلا أن تولّد حركة مضادة contre – mouvement، وتصبح تلك مميزة أساسية للحركات الاجتماعية بدلا من أن تتصادم بالضرورة مع هذه المقاومة ، نظرا للرهانات الملتزمة:

" .. الحركة الاجتماعية هي نمط خاص جدا من الصراع .. إنها عمل تصارعي جماعي بواسطته يتصدّى عنصر في طبقة لعنصر في الطبقة المعارضة من أجل الضبط الاجتماعي للتوجهات الثقافية ضمن الجماعة.

ان التصوّر عن " الحركة" هو الذي يميّز كل نظرية آلان تورين ويرسم الأشكال الأساسية لموضوعه. ونستطيع القوى إن الموضوع العام لعلم الاجتماع، تجاه المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية هو في تحليل القوى الموجودة وفي دراسة القول التي تضبط الحركة والتاريخية. أما بخصوص أدوات العمل، فإن الحركات الخاصة هي التي تقترحها، ومن

خلال هذه الأدوات تتصارع الفئات الاجتماعية من أجل إدارة النماذج الثقافية. وكذلك الانتباه لتشكّل فاعليين اجتماعين جدد.[1]

محاضرة الخامسة: الدولة والحركات الاجتماعية

أولا مفهوم الدولة:

الدولة، حسب الفقه الدستوري المعاصر، هي: "مجموعة أفراد يقيمون إقامة دائمة على إقليم محدد، ويخضعون لسلطة سياسية", وينبثق مفهوم الدولة الحديثة من نظرية (العقد الاجتماعي) التي نادي بها (جان جاك روسو), وللدولة أنماط لعل أهمها:

أ- **مفهوم الدولة المدنية الحديثة:** مفهوم الدولة المدنية يقابله مفهوم الدولة الدينية. وتستند الدولة المدنية إلي احترام حقوق المواطنين علي أساس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، بغض النظر عن انتماءاتهم الأولية: الدينية واللغوية والعرقية، وذلك علي أساس أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ في دولة تكون فيها النزعات الأولية، العرقية واللغوية والدينية، مبالغا فيها لدي أفراد الجماعات المكونة لهذه الدولة، بحيث يفتقرون إلي الإحساس بالأمة الواحدة وإلي الاعتراف بحقوق الآخرين[2].

[1] : بيار نصار، تر : نخلة فريفر، العلوم الاجتماعية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، ط1، 1992 ، بيروت، ص 56-58-57

[2] : غياث نعيسة, في إشكالية مفهوم الدولة .. "المدنية الحديثة", الحوار المتمدن- العدد 3104 نشر نشر 24 أغسطس 2010م.

ب- مفهوم الدولة الدينية:

في مقابل الدولة المدنية، تأتي الدولة الدينية، وهي الدولة الكهنوتية أو الثيوقراطية، حيث ينقسم المجتمع إلي فئتين متمايزتين: حاكمة ومحكومة. وفي هذا الإطار، تستمد الفئة الحاكمة سلطاتها من أساس إلهي، مما يجعل إرادتها تسمو علي إرادة المحكومين[1].

المفاهيم المرتبطة بمفهوم الدولة:

أ- مفهوم الحكومة

إن الارتباط الذهني بين الدولة والحكومة في ذهن الأغلبية ارتباط خاطئ أضعف من هيبة الأولى وهي الدولة، وعظم وضخم من مكانة الثانية وهي الحكومة, أو ما يسمى القطاع الحكومي أو القطاع العام بكل مسؤولياته ومؤسساته يمثل جزءا أو قطاعا من أجزاء الدولة أو قطاعاتها مثله مثل القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي والقطاع الإعلامي وقطاع المجتمع المدني، وهو متلق ومنفذ لسياسات وأنظمة الدولة، ويحاسب كما تحاسب بقية القطاعات ويطور مثلها تماما،ويشار إلى الحكومة على أنها الزراع التنفيذى للدولة أو ما يعرف بأسم الوزارة[2].

ب- مفهوم السلطة:

---

[1]- شادية فتحي, الدولة الدينية:السيناريو الأقل احتمالا والأكثر تأثيرا في مستقبل مصر , مجلة السياسة الدولية: انظر الرابط التالي:http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/1629/

[2]- عبد العزيز بن عبد الله, الدولة والحكومة .. المفهوم والممارسة, انظر الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2011/04/25/article_530800.html

نجد أن السلطة في اللغة تنحوا من فعل تسلط على الشيء أي احتواه وأحكم القبضة عليه، والسلطة هي القوة المحكمة والمؤطرة بشكل يصعب الإفلات منها، (كما أن السلطة هي قدرة شخص معين على فرض أنماط سلوكية على شخص)، ويرادف السلطة مفهوم القيادة، حيث أن السلطة تحتوي بين طياتها كل أنماط السلطات بمختلفها، ويقابلها في الضد مفهوم التعاون، إذ أن السلطة تقع في الطرف النقيض للتعاون أو مبدأ التعاون – حسب التعريف اللغوي –، وتطبق السلطة داخل المجتمع على الأفراد استنادا إلى قوة اجتماعية معينة.

السلطة هي أحد أسس المجتمع البشري، حيث يرى مفكرو الأنوار خصوصا من تطرقوا للحديث عن المجتمع المدني وكيفية نشوئه – توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو–، حيث أن حاجة الناس إلى التعاون وتغييب الصراعات القائمة على التصفية والإقصاء في سبيل التفرد بملكية شيء ما، أدت إلى نشوء قوة يخضع لها الجميع تكون هي المرجع والحكم الذي يفصل بين الناس ويضمن حقوقهم و يقر لهم بالواجبات اللازمة نحوهم، هذه القوة هي ما يصطلح عليه بالسلطة,ويرى العالم الألماني كارل ماركس أن (السلطة هي حصيلة انقسام المجتمع إلى طبقات، أي أن نشوء ما يرتبط بالظاهرات المؤسسية والإيديولوجية الكامنة في أساس الحياة الاجتماعية، ذلك الأساس المتمثل واقعيا بالإنتاج المتزامن مع نشوء الروابط الاجتماعية الرئيسية), وفى معرض حديثه عن الدولة ونشوئها وتطورها، يرى ابن خلدون أن العصبية هي أساس قيام السلطة (هذا يعني أن العصبية تتزامن في ظهورها مع ظهور العلاقات الاجتماعية، أو على الأقل مع بروز الروابط الفردية

في مجتمع ما. ولا شك أن الأفراد ينشئون بنشوء سلطة لا تزول، هي شرط وجودهم وتنظيمهم الاجتماعي)[1].

إن محاولة التعرف علي طبيعة الدولة باستخدام المنظورات الثلاثة التعددي, النخبوي , الطبقي , لها فائدتها وجدواها ولكن يبقي الحديث في النهاية حديثاً استاتيكياً لا يعرض ما قد يلم بالدولة من تغير أو تطور, فمما لا شك فيه أن الدولة – أي دولة – عرضه للتغير سواء كان تغيراً ثورياً أو تغيراً تدريجياً بطيئاً وهو ما نتناوله بإسهاب نظريات الثورة لكن القول بأن سمه تطور و تغير تشهده الدولة دار بين إتباع البنيوية الجديدة من ناحية , وأتباع الماركسية والوظيفية من ناحية ثانية.

فقد استرعي انتباه علماء السياسة والاجتماع في العقد الخير من هذا القرن هو تلك الحيوية التي قد يظهرها المجتمع في مواجهه الدولة بل ورغماً عن الدولة لاسيما في تلك الحالات التي كان يتصور فيها خضوع المجتمع خضوع تاماً للدولة الشمولية أو التسلطية.

وقد طرح في هذا الصدد مفهومان يساعدان علي إجلاء الغموض وفهم تلك الحيوية والفعالية التي تحوزها قوي اجتماعية متمايزة عن الدولة، هذان المفهومان: مفهوم الحركة الاجتماعية الجديدة ومفهوم المجتمع المدني, وفى هذا الإطار فأننا سوف نركز جل اهتمامنا على دراسة الحركات الاجتماعية.

[1] – مصطفى العوزي, فى مفهوم السلطة, الحوار المتمدن, العدد 2524, 12 يناير 2009.

الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالدولة:

أصبح للحركات الاجتماعية دورا بارزا في السياسة في جميع أنحاء العالم. على الرغم من أنها قد يكون لها فرص أفضل للنجاح في الديمقراطية ، ففى ظل نظام العولمة توفرت الفرص للمجموعات التي تعيش في ظل الدكتاتوريات للضغط على حكومتهم. فدمقرطة الاتصالات وسائل الإعلام على حد سواء قد سهلت للأفراد التلاقى والعمل المشترك لتحقيق مصالحهم المتماثلة، فضلا عن اعطائهم مزيد من الحرية فى تحركاتهم لنشر رسالتهم وتوليد الضغط للعمل. فالإنترنت، على وجه الخصوص، أصبح أداة تعبئة قوية, يستخدمه [1].فعلى الرغم من رفض هذه الحركات الاجتماعية الحديثة للسياسة إلا إن وجودها و أنشطتها أدى إلى توسيع مفهوم السياسة بحيث لم تعد السياسة مقصورة على التنافس على السلطة و إنما دخلت فيها اهتمامات أساسية للبشر مثل السلام ، حماية البيئة ..الخ

ونجد أن موضوع الحركات الاجتماعية أصبح يؤلف جزءا أساسيا فى الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة فى كل أنحاء العالم وإن كانت هذه الدراسات أكثرتقدما فى المجتمعات الديموقراطية عنها فى المجتمعات الشمولية التى تسودها النظم الاستبدادية،

[1]–Eric Brahm," Social Movements "an essay ,available at:
http://www.beyondintractability.org/essay/social-movements

وذلك بفضل سهولة التواصل وتبادل الأفكار والحصول على المعلومات والتعرف على الحركات المماثلة فى الدول الأخرى مما يتيح إمكان التنسيق بينها على نطاق واسع ويجعلها بالتالى أكثر فعالية وتأثيرا. ويساعد على ذلك فى الوقت الحالى انتشار استخدام الإنترنت مما يدفع بالكثيرين من المفكرين إلى اعتبار الإنترنت ذاته «حركة اجتماعية» جديدة وليس مجرد أداة أو وسيلة لنشر الحركات الاجتماعية والتعريف بها على ماسنرى في ما بعد.

وقد يمكن اعتبار الحركات الاجتماعية استجابات عقلانية لمواقف جديدة أو مستجدة فى المجتمع على اعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والاجتماعية، وتوفير ظروف حياتية أفضل مما هو قائم. ومن هنا تعتبر هذه الحركات بمنزلة قوى ضغط لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغايرمن القيم تتجاوز التناقضات التى يعانى منها المجتمع سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو حتى فى المجال الثقافى.[1]

فى نهاية العقود الاخيرة من القرن العشرين ,اتجهت بعض دول جنوب ووسط أوربا "كالفلبيين وامريكا اللاتينية بتركيز التحليل على الحركات الاجتماعية التى تتبنى توجهات مدنية ضد الانظمة الغير الديمقراطية , وقد برز مفهوم الحركات الاجتماعية في إطار سياق تاريخي معين رافقه وجود نظم حزبية و سعى لتمثيل مصالح معينة مع وجود نظم اقتصادية و ثقافية في الدول الرأسمالية المتقدمة. كما لعبت الحركات الاجتماعية دورا محوريا فى

[1]– أحمد أبوزيد , " الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل" , مجلة العربي, العدد 593 , أبريل 2008.

توسيع مدى مفهوم الديمقراطية ليشمل المنافسة بين الاحزاب السياسة و الفواعل المختلفة و ذلك ليصب فى النهاية فى مصلحة المواطنين.

نجد ان عالم السياسة الأمريكي تشارلز تيلي. CharlesTilly ,والذي ينتمي الى المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي فيقدم من خلال كتابه الحركات الاجتماعية (1768-2004)تعريفاً واضحاً ومختصراً أو ما يمكن القول بأنه ما قل ودل في تعريف الحركات الاجتماعية، حيث وصفها على أنها:"سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد."[1]

الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالدولة[2]:

تظهر الحركات الاجتماعية والاحتجاجات داخل أنساق الدولة وهي تستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث التغيرات والإصلاحات التي تجيب على مطالب المحتجين. إن بإمكان المحتجين أحيانا أن يتحدوا المؤسسات التي تنتمي للدولة مثل إدارات الجامعات أو المنظمات الدينية، لكن الغالبية العظمى من الدولة هدفا، إن الحركات

[1] – Charles Tilly, **Social Movements, 1768 – 2004**,available at: http://www.jstor.org/discover/10.2307/41035464?uid=2&uid=4&sid=21103142020957

[2] : هانك جونستون، تر جمة أحمد زايد، الدول والحركات الاجتماعية، ط 01، 2018، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص 09-10-11

الاجتماعية والاحتجاجات قد أصبحت من الشيوع اليوم إلى درجة أنها تعتبر، من قبل معظم علماء العلوم الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من الممارسة السياسية– ويستخدم للإشارة إليها على نطاق واسع مصطلح السياسة الجدالية أو الشقاقية فالناس لا يعتمدون هذه الأيام على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط لكي يعبروا عن تفضيلاتهم، ولكنهم يلجأون أيضا إلى الاحتجاجات، والمظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبر عن مطالبهم في التغير الاجتماعي. وتعد كل تلك الأساليب، مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها في السياسة المعاصرة، بمعنى أن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست بحال سياسة النخب.

وتكمن نقطة البدء في تتبع العلاقة بين الاحتجاج والدولة في ظهور النظم الحديثة للحكم. وهي عملية بدأت منذ قرنين من الزمان، تقريبا في منتصف القرن الثامن عشر، لقد كان بناء الدولة في القرن الثامن عشر مختلفا عن الدولة الحديثة المعقدة بيروقراطيا والتي تعتبرها دولة طبيعية في القرن الحادي والعشرين. فالدولة الآن تمس جوانب كثيرة من حياتنا اليومية بدءا من جمع الضرائب وحتى تنظيم الاقتصاد، كما تحدد من الذي بإمكانه أن يتزوج وما يوجد في المقررات الدراسية. وفضلا عن ذلك فإن الدول الديمقراطية الحديثة تقوم على فرضية استجابة الموظفين المنتخبين لمن يحكمونهم. ومن ثم فإنه يمهد الطريق لضغوط شعبية تحدث عبر قنوات نظامية مؤسساتية (الممارسات السياسية للأحزاب) وقنوات غير مؤسساتية (الحركات الاجتماعية والاحتجاجية).

وعلى العكس من ذلك، فإن الدولة قبل الحديثة لا تمس حياة الناس إلا نادرا. فقد كانت الحياة تتأسس على أساس قروي، ولم تكن الاحتجاجات تظهر إلا عندما تكسر الالتزامات التقليدية أو عندما تصبح الظروف غير محتملة. ولقد أصبح جزءا من الحداثة أن تنمو الدولة وتتسع بحيث تؤثر على حياة الناس بشكل أكثر تنظيما وأكثر اتساعا. والمتتبع لكيف تطورت الدولة من الملكيات الأوتوقراطية فيما قبل الحداثة، والتي تأسست على التقاليد وعلى مصالح النخبة مالكة الأرض، وكيف ظهر هذا التحول مصاحبا لظهور الحركة الاجتماعية الحديثة. وثمة خط لا يمكن تجاوزه، وهو أننا لا يمكن أن نفهم شكل الدولة الحديثة فهما كاملا دون النظر في دور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية.

وعندما نعود إلى الوراء بإلقاء نظرة على الدول الزراعية الأوتوقراطية، في الفترة ما قبل الحديثة، على سبيل المثال مملكة هنري الخامس بانكلترا (1413– 1422) ، فسوف نجد نخبا للدولة– الملك هنري، دوق جولشستر، ودوق يدفورد، وغيرهم من النبلاء– يتحدثون عن الحق في الحكم بإعتيباره أمرا مسلما به، ولم يكونوا قط على علاقة ديمقراطية برعاياهم. لقد كانوا يعولون كثيرا على القوة والثروة، المؤسسة على التقاليد وملكية الأرض، وذلك لفرض حكمهم ، معتمدين في الغالب على الحصانة التي يختصون ولقد تطورت فكرة وجود حكام يستجيبون لرعاياهم، تطورت مع الدولة الحديثة ودخلت حيز التنفيذ مع الحكومة الديمقراطية عبر ضغوط من الطبقات الواقفة خارج نطاق الطبقات مالكة الأرض من النبلاء ويعني ذلك ان جانبا كبيرا من تطور الدولة ظهر على الخط الواصل بين أفعال الأغنياء

والأقوياء من اجل المحافظة على ممتلكاتهم، وتلك الطبقات التي تسعى إلى ان يكون لها كلمة مسموعة لدى من يحكمونهم.

ان التاريخ الكلي للدولة الحديثة يجب أن يضع في إعتيباره أفعال الطبقات الشعبية التي تمارس من وقت لآخر ضغطا على نخب الدولة عبر العنف الجمعي، وأشكال التمرد والاحتجاج، والحركات الجمعية. فالمصالح الشعبية تأخذا شكلا ومضمونا عن طريق الفعل الجمعي، وذلك ضد مصالح النخبة. لقد كانت نخب الدولة عبر العقود تحافظ على مراقبة المحكومين، سواء أكانو من عبيد امبراطورية الإنكا في القرن الرابع عشر (وإن كان الأمر يتم هنا بشكل عابر) أو لدى الفلاحين في فرنسا في القرن السابع عشر (وهو المر غالبا ما يحدث) او لدى دافعين الضرائب الغاضبين في أمريكا الشمالية في القرن الحادي والعشرين (وهو أمر يتم باستمرار). ولكن دعنا نكن أوضح: فالتاريخ يشهد على انه عندما يحدث أن يتجه انتباه الحاكم إلى الحياة العادية للناس، فإنه لا يكون من أجل العطف عليهم أو الاهتمام برفاهيتهم أو رغبة في حماية مصالحهم، ولكن لإعتيبارات عملية فيما يتصل بحفظ القوة أو سحق تهديد التمرد. ولقد كانت الآثار طويلة المدى لصور الحراك الشعبي والاحتجاجات ترتبط بالعمل على إجبار الطبقات الحاكمة – بطريقة بطيئة في البداية وأكثر انتظاما واتساقا في العصور الحديثة– وذلك لكي تأخذ في اعتبارها إرادة الشعب في رسم سياسات الدولة.

وان تطور الدولة الحديثة وكيف كانت صور الحراك الجمعي الشعبي قوة مهمة لجعل نخب الدولة المفتوحة نحو مطالب المواطنين العاديين. ولقد حدث تاريخيا أن مكنت هذه الصور من الحراك النخب الجديدة الأكثر استجابة للجماهير من الوصول إلى أنساق السلطة– على الأقل في الدوائر التي تحدث فيها هذه الصور من الحراك – ومن ثم فقد تمكنت من أن تحدث تغييرات نظامية جعلت الدولة أكثر قربا من دوائر أوسع.

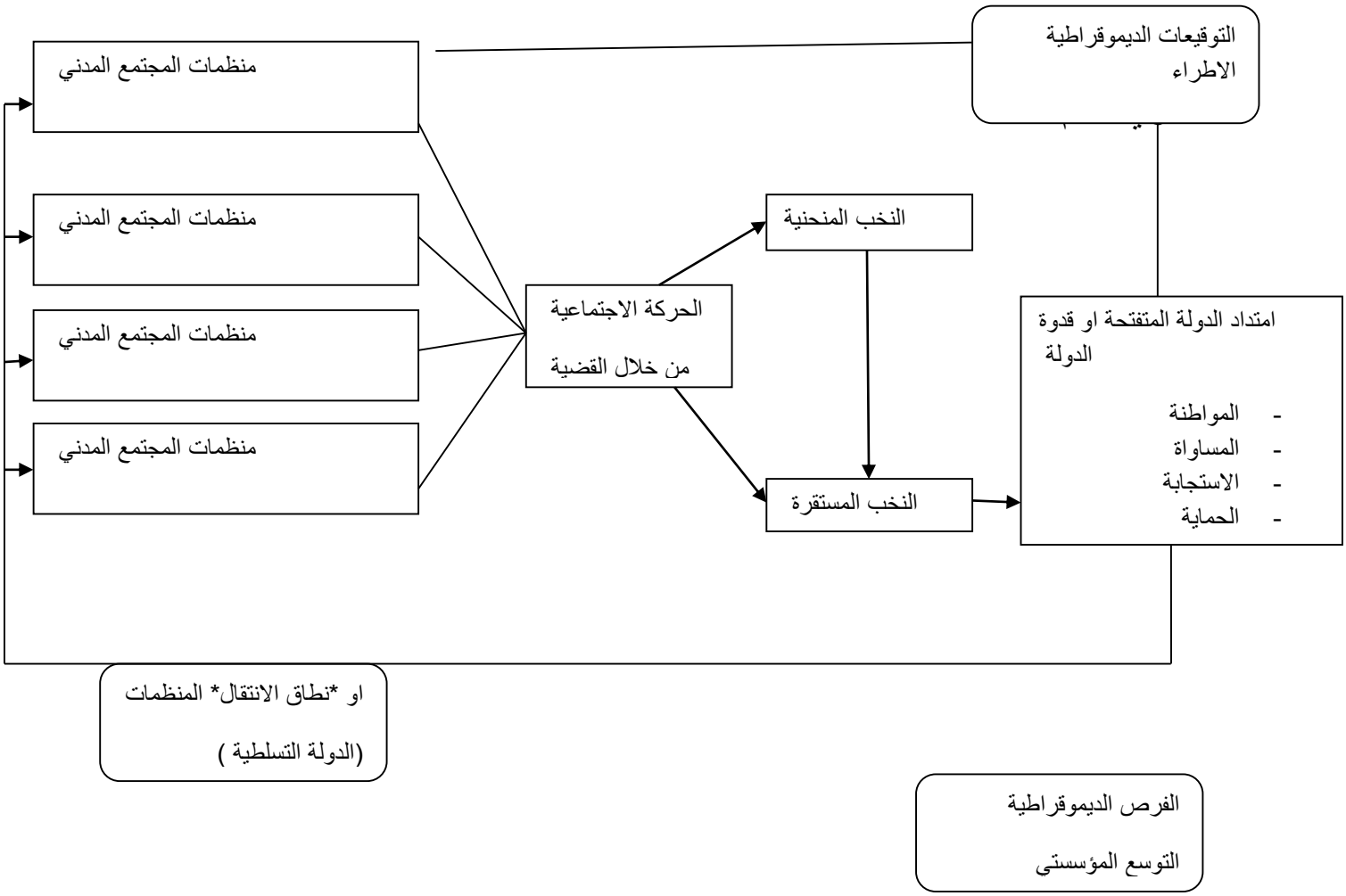

نموذج عام لديناميات العلاقة بين الحركة والدولة والمجتمع

تأثر تاريخ الدول الحديثة، على الأقل منذ القرن الثامن عشر فصاعدا، تأثر عميقا بما شهدته تلك الدول من الحركات الاجتماعية. ويمكن النظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها أشكال من الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات شأنها شأن دراسة الدولة البيروقراطية ، والدراسة الاجتماعية للحركات الاجتماعية تدين بالكثير في ريادتها إلى ماركس فيبر. فقد اكد فيبر أهمية اوحه التعرض بين الأنماط المستقرة والمنضبطة من التنظيم البيروقراطي والطابع غير الثابت والكثر سيولة للحركات الجماهيرية والتي تتطور إلى تحد النظام القائم. وتمثل الحركات الاجتماعية في رأيه دينامية يمكن ان تؤدي باستمرار إلى تفكيك او تهديد النماط المستقرة من السلوك، ومن ثم تتحول على مصدر سريع التغيير.[1]

[1] : انتوني غيدنز، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005 ط1، ص 723.

محاضرة السادسة: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

أولا: مصر [1]

النظام السياسي المصري والاحتجاجات الاجتماعية

عاشت مصر منذ قيام ثورة تموز/ يوليو، وهي خائفة من انتفاضة سياسية يقودها تنظيم سري أو حزب سياسي علني، أو جبهة أحزاب، وظل هذا الخطر قائما بصورة محدودة في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وتزايد في عصر الرئيس السادات، واختفى تقريبا في أواخر عهد الرئيس مبارك، بعد أن تراجع تأثير القوى والتنظيمات السياسية لصالح صور جديدة من الاحتجاجات الاجتماعية غير المنظمة والعشوائية في بعض الأحيان.

وعاشت مصر هذه الأجواء لفترات طويلة حتى السنوات الأخيرة التي شهدت حراكا سياسيا معقولا، ولكنه فشل في أن يفرض على النظام السياسي أي إصلاحات، وباتت السياسة مرادفا لأحزاب غائبة، وقوى احتجاجية متعثرة، وتيار إسلامي يعاني الحظر القانوني والأمني، ما جعله غير مؤهل لقيادة البلاد أو المساهمة الحقيقية في عملية التغيير السلمي الديمقراطي.

وقد شهدت مصر موجات متصاعدة من الاحتجاجات المطلبية ذات الطابع الفئوي، وشملت شرائح اجتماعية مختلفة طالت في بعض الحيان فئات كانت بعيدة تماما عن ثقافة

[1] : تامر خرمة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر- المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن). مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، بيروت، 2014 ، ص. 14

الاحتجاج، كالموظفين، وعلى رأسهم موظفو الضرائب العقارية، نظرا إلى كون ثقافة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر انحصرت عادة في الطلاب والعمال إلى أن جاءت السنوات الربع الخيرة، وأدخلت قطاعات من البيروقراطية المصرية في مسار هذه الاحتجاجات.

وقد عرفت مصر نمطين من الاحتجاجات: الأول هو الاحتجاجات السياسية التي بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وانتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير" كفاية" ومثيلاتها ذوات بعد سياسي عام وبحت، إلا أن قدرتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر التظاهرات حظا. فليس من السهل إقناع المواطن المصري البسيط الذي يلهث وراء لقمة عيشه، وفي ظل تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب، بان الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته، وان يتظاهر في سبيلهما معرضا نفسه للملاحقة المنية المحتملة.

وقد شهدت مصر موجة ثالثة، أو ما يمكن أن نسميه الجيل الثاني من الاحتجاجات التي كانت هذه المرة احتجاجات اجتماعية وفئوية، وجزئية الحيّز والمطالب، حيث تم تبني فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة للتعبير عن المطالب الحياتية الملحّة والمباشرة التي أصبحت ضرورية أكثر مع تنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

فالاحتجاجات العمالية تراوحت بين الاعتصام والتظاهر والتجمهر، وصولا إلى الإضراب الكلي أو الجزئي بدأت من المصانع ووصلت إلى قطاعي الصحة والتعليم. وانتشرت الاحتجاجات في كل القطاعات لتشكل ضغطا على الحكومة. كانت معظم هذه الاحتجاجات سلمية، وتسعى إلى رفع الأجور وتحسين ظروف العمل وهذا ما حولها إلى غضب كبير أدى إلى نهاية حكم مبارك وبعدها جاء حكم الإخوان ومن ثم حدث انقلاب عسكري بقيادة السيسي.

ثانيا: لبنان

النظام السياسي اللبناني والاحتجاجات الاجتماعية:[1]

الحضور المذهبي والاجتماعي

تأثرت الحركات الاجتماعية في لبنان بطبيعة نظامه السياسي، سواء من حيث بدء التأريخ لمرحلة جديدة من الحركات الاحتجاجية، أو من حيث نوعية هذه الحركات وتأثرها بالقوى السياسية اللبنانية.

ومن المعروف أن اتفاق الطائف أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وكرّس نظاما قائما على المحاصصة الطائفية، ويمكن القول إن هناك خاصيتين تميّزانه من غيره من النظم العربية، وهما:

[1] : تامر خرمة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر- المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن). مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، بيروت، 2014 ، ص ص 23 .

- البنية الطائفية.
- الارتباط بالمحيط الخارجي وتأثره به، سواء الإقليمي منه أو الدولي.

وفي إشارة واضحة إلى تأثر الحركات الاحتجاجية بالنظام السياسي، ويمثل انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000، ثم الحدث الهم، هو اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وانسحاب القوات السورية من لبنان عام 2005 في إثر ذلك، وهو ما أدى إلى تعيّر موازين القوى السياسية اللبنانية وبالتالي تأسيس وضع سياسي جديد، انعكس على الحركات الاحتجاجية أو المطلبية.

والمؤكد أن هذا الانقسام السياسي انعكس على مسار الاحتجاجات الاجتماعية، بصورة جعلت من الصعب فصلها ليس فقط عن الواقع السياسي، إنما أيضا عن القوى السياسية والمذهبية.

من الواضح أن الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان لم تكن منفصلة عن الصراع السياسي القائم، ولكنها لم تنفصل أيضا عن الأبعاد المذهبية والصراعات الإقليمية التي تعرفها المنطقة، وهي بهذا المعنى المركّب يمكن إعتيبارها الأكثر تسيسا في النماذج العربية.

الحالة اللبنانية كثيرا ما تكون الحركات الاجتماعية انعكاسا لصراع سياسي يدور بين تياري 8 اذار و 14 أذار، ولكن في أحيان أخرى تخرج حساسيات دينية عابرة للتيارين بين

المسلمين والمسيحيين، او بين السنّة والشيعة والدروز حتى لو كانوا منضوين تحت تحالف سياسي واحد.

رابعا: الجزائر [1]

أدت فترة حرب الاستقلال وما بعدها في مرحلة تأسيس الدولة والنظام دورا في تحديد السياق الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي اثر في نشاط الحركات الاحتجاجية، صعودا وهبوطا. ففي عهد الرئيس بومدين كان هناك دور كبير للدولة في كفالة مكاسب وحقوق اجتماعية للمواطنين، إلى جانب قوة موارد الدولة وتوفر السيولة المالية الكفيلة بالوقوف على هذا الدور في تلك المرحلة، ما أدى إلى تراجع ظهور هذه الحركات بشكل بارز.

وحتى دخول كل من الدولة والمجتمع الجزائريين في مرحلة جديدة، كان توجه الدولة فيها هو الانسحاب بشكل كبير وملحوظ من تقديم مثل هذه الخدمات، الأمر الذي تصادف معه مرور الدولة بأزمات مالية حادة في إثر هبوط أسعار البترول عالميا، وهي اللحظة التي صاحبها تفتق وظهور كثير من الحركات الاحتجاجية التي كانت تحت السطح بتنوعاتها بين حركات احتجاجية تتمحور حول مطالب وحقوق اقتصادية واجتماعية، وأخرى تحمل بعدا هويّاتيا، كما هو الحال في الحركة الاحتجاجية في منطقة القبائل.

[1] تامر خرمة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر- المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن). مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، بيروت، 2014 ، ص30

وقد دخلت البلاد مرحلة جديدة تماما في إثر احتجاجات عام 1988 التي كانت الأكبر والأكثر مواجهة بالعنف من جانب الدولة، والتي تجمعت فيها كل الحركات الاحتجاجية التي دأبت على العمل بشكل منفرد لمواجهة النظام، والضغط عليه للحصول على مطالبها طوال الثمانينات من القرن العشرين، على نحو كان له تأثير أعمق في مستوى الحياة السياسية والدستورية. وأعقب ذلك دخول الجزائر في مرحلة الحرب مع الإرهاب التي مثلت لحظة فارقة على كل المستويات، وقد أدت إلى تراجع الحركات الاحتجاجية إلى حد كبير في ظل تصاعد أولويات المن والسلم الاجتماعي في مقابل أي مطالب اجتماعية أو اقتصادية أخرى.

وتعد ظاهرة الحركات الاحتجاجية في السنوات العشر الأخيرة من تاريخ الجزائر آلية ووسيلة للفعل والتأثير في النظام والحياة العامة للجزائر، فقد مثلت مرحلة الوفاق الوطني بداية جديدة لظهور حركات احتجاجية، إن كانت على قدر كبير من الحذر في تحركاتها، نظرا إلى خبرة الحرب العشرية التي مثلت خروجا للتصعيد بين الدولة والإسلاميين عن السيطرة، وهي الفترة التي كانت ظهرت فيها حركات احتجاجية متنوعة، اغلبها كان يحمل مطالب اجتماعية واقتصادية بالأساس، وبشكل مباشر، مرورا بفترة موجة الثورات العربية التي انطلقت في عام 2011، والتي لاقت صدى، وإن كان محدودا في الجزائر، نظرا إلى الخبرة المجتمع والدولة العنيفة في العشرية السوداء، إلى جانب الاستجابة والمرونة العالية التي أبداها النظام الجزائري تجاه هذه الاحتجاجات.

محاضرة السابعة: الحركات الاجتماعية الجديدة

هي حركات تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية في كونها لا تستهدف أساسا الوصول إلى للسلطة وإنما سعيها الحثيث يرمي إلى ترجمة عدد من القيم إلى الواقع اجتماعي على المستوى او المستوى المجتمعات الصغيرة دون أن تعبأ على الأقل في الأمد القصير بترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسي ككل. وتتسم هذه الحركات الاجتماعية الحديثة بعدد من السمات هي:[1]

1. إن هذه الحركات كلها تقع خارج إطار السياسة المنظمة سواء في ذلك الأحزاب السياسية أو أجهزة الدولة.
2. أن هذه الحركات لا تطرح استراتيجيات للوصول إلى السلطة بل غاية ما تصبو إليه هو التأثير على أجهزة السلطة على المستوى المحلي او في قطاع من القطاعات لكن لا تستهدف هذه الحركات أن تصل بأعضائها أنفسهم إلى قمة أجزاء السلطة سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي.
3. ترفض هذه الحركات مبدأ التنظيم بمعنى إنها ترفض في غالبيتها ان تتحول إلى أحزاب سياسية، كما إنها ترفض أن تنظم أعضائها على نحو شديد كما يجري في جماعات المصالح من نقابات مهنية أو عمالية.

[1] : موسوعة ويكيبيديا: يوم 07/ 03/ 2020 .

4. تسعى تلك الحركات إلى ترجمة عدد من القيم على المستوى المحلي من العلاقات فيما بين أعضائها ويطلق على هذه القيم مسمى القيم ما بعد المادية كقيم التعاطف والتعاون.

تواجه الحركات الاجتماعية الجديدة مشكلة كبرى تتمثل في بلورة استراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول الى أحزاب سياسية كما حدث في ألمانيا.

وعلى الرغم من عدم التغلب على هذا التحدي إلا أن هذه الحركات مازالت قائمة كعنصر أساسي في الحياة السياسية في العديد من المجتمعات، فقد شغلت ظاهرة الحركات الاجتماعية اهتماما بالغا في الآونة الأخيرة من قبل الأكاديميين والباحثين. نظرا لطبيعة الدور الذي باتت تلعبه الحركات في عالمنا العربي على وجه الخصوص، ونجد أن التجربة العملية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع بما لديه من رؤى وأدوات استطاعت من خلالها أن تلعب دورا فاعلا على الساحة السياسية وبرز ذلك الدور في عدد من المواقف التي اتخذتها الحركات الاجتماعية. [1]

و مع تراجع الصورة الكلاسيكية لحشد الحركات العمالية، ظهر تعبير" الحركات الاجتماعية الجديدة"، اعتيبارا من منتصف ستينيات القرن العشرين، ليشير إلى مجموع أشكال الفعل الجماعي التي راحت تتطور خارج نطاق الدوائر الصناعية، على نحو أدى

[1]: موسوعة ويكيبيديا: يوم 07/ 2020/03 .

إلى إعادة النظر في المنطق الدافع الى التعبئة. وقد شنّ كل من النضال من أجل حقوق السود الأمريكيين وتصاعد المطالبات البيئية والإقليمية والنسوية والمناصرة للسلام والطلابية والمثلية جنسيا، فترة جديدة تتسم بظهور رهانات محدّدة نسبيا، ومعارضة إلى حد كبير للنظام السياسي والاجتماعي التقليدي، وفقا لبعض المراقبين.[1]

يشدد أصحاب هذه الأطروحة على عدد من الأبعاد المميزة على راسها هوية الفاعلين أنفسهم والمتجاوزة للانقسامات الطبقية التي شكلت أساسا لبناء الحشد والتنظيم في أطار المجتمعات الصناعية منذ نهاية القرن التاسع عشر. كما يميزون استناد هذه النضالات الجديدة إلى المبادئ مختلفة، تستند على الأرجح إلى الشعور بالانتماء المقتصر على مجموعة بعينها، ذات خصائص مميزة، واستنادا إلى جماعة وقضية محصورتي النطاق، وذلك على عكس ثنائية اليمين واليسار، كترجمة سياسية رئيسية للوضع التاريخي، أو كإطار وقالب للنقاش الديمقراطي.[2]

من معالم السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية:

1-بناء تحالفات جديدة لا طبقية وعابرة للأيديولوجيا

[1] قاموس الحركات الاجتماعية: سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو تر عمر الشافعي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، ص 123.

[2] : نفس المرجع السابق، ص 123.

ثمة حركات الاجتماعية الجديدة تحالفا عريضا يتشكل – وطنيا ودوليا– ضد الليبرالية الجديدة المتوحشة، ويشمل الحركات الاجتماعية القديمة، والجديدة، ونشطاء المجتمع المدني، وأحزاب الخضر، والأحزاب الاشتراكية، والحركات السلمية، والإنسانية، وجماعات تحرير المرأة، والراديكالية الدينية المنحازة للفقراء والمستضعفين، ولاهوت التحرير والحركات المناهضة للعنصرية...إلخ.

إن التوجه الجديد الذي تنخرط فيه الحركات الاجتماعية سواء في صورة شبكات إقليمية او تحالفات عالمية هو ظاهرة إيجابية ، يمكن ان تسهم في الجمع بكفاءة بين " الدولة " و " المجتمع المدني" ضمن مفهوم إسترتيجي موحد يستهدف انسنة سياسيات التنمية الاقتصادية وربطها بقيم العدالة الاجتماعية والحريات الديموقراطية.[1]

2–مواجهة الإمبراطورية وبناء بدائل جديدة

تشير ممارسات الحركات الاجتماعية خلال العقد الخير إلى إنحيازها للمنهج التدريجي الإصلاحي في مواجهة قوى الهيمنة المسيطرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة الإمبراطورية الامريكية. ويبدو ان الخبرات التي اكتسبتها من ممارساتها السابقة التي اعتمدت في كثير من الحيان على المنهج الراديكالي العنيف

[1] :رائدة خليل سالم،مرجع ذكره، ص 76.

قد أقنعتها بعدم جدوى هذا النهج واوصلتها إلى طريق مسدود في محاولاتها التصدي للهيمنة القائمة، وفي سعيها لبناء هيمنة مضادة على حد سواء. [1]

العمل المدني:

وإذا كان العمل المدني هو عصب نشاط الحركة الاجتماعية، إلا أنه غير كاف لضمان نجاحها، فالنجاح يتطلب تغيير التركيبة السياسية المهيمنة في المجتمع، ومن ثم فإن أي حركة اجتماعية تواجه تحديا أساسيا من اجل تطوير استراتيجية سياسية شاملة تكفل إنجاز هذا التغيير الذي تسعى إليه.

وعندما يثور الحديث عن وجود مجتمع مدني عالمي" يصبح السؤال: كيف يمكن الحديث عن تجانس بين حركات تأتي من مجتمعات تتفاوت في نوعية تطورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟ فالحركات الاجتماعية العربية مثلا مختلفة عن نظيرتها في البلدان المتقدمة، وذلك لاختلاف مسار ووضعية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل منها، ومن ذلك على سبيل المثال: وجود شريحة واسعة من المواطنين "المهمشين" الذين يقفون خارج النظام الاقتصادي والرسمي لبلدان العالم الثالث، ووجود فوارق طبقية حادة في مجتمعات هذه البلدان، خاصة البلدان العربية، وتعدد عناصر الانقسام الرأسي التي تقوم على الأسس العرقية وإثنية ودينية ، وكل هذه

[1] رائدة خليل سالم، مرجع ذكره، ص 78

العوامل توفر بيئة ملائمة لظهور ونمو الحركات الاجتماعية: إما على أساس شعبوي أو ديني أو ثقافي أو إثني.[1]

إن الحركات الاجتماعية الجديدة عبرت إما عن مطالب سياسية جزئية او عن مطالب إقتصادية مهنية. وعملت هذه الحركات بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات وسعت للتعبير عن مصالح مشتركة لأشخاص قد ينتمون لفئات مختلفة كما سعت للتعبير عن فئات مهمشة او فئات جديدة.[2]

ولكن يجدر بنا ان نتساءل مرة أخرى هنا ما إذ كان إستقلال الحركات الاجتماعية الجديدة عن النقابات والأحزاب معناه عجز الأحزاب والنقابات عن استيعاب هذه الحركات أم أن هناك ضرورة لوجود هذه الحركات واستمرارها كمجال جديد ومختلف؟[3]

أ- مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة

يُلاحظ أن هذا المفهوم قد برز في إطار سياق تاريخي معين رافقه وجود نظم حزبية وسعي لتمثيل مصالح معينة مع وجود نظم اقتصادية وثقافية في الدول الرأسمالية المتقدمة. بعبارة أخرى أخذ هذا المفهوم في البروز في إطار سياق تاريخي معين اتسم بمجموعة من السمات المهمة والتي نوردها على النحو التالي:

---

[1] رائدة خليل سالم، ص 81

[2] : فريد زهران ، الحركات الاجتماعية الجديدة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، 2007، ص 60-61

[3] : نفس المرجع السابق، ص .61

- الاتساع الكبير لدور الدولة في تلك المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.
- فقد النظام الحزبي القدرة على تقديم بديل حقيقي للتغير السياسي والاجتماعي في هذه المجتمعات.
- تمثيل المصالح في هذه المجتمعات أصبح يتسم بالإدماجية، أي أن التعبير عن المصالح يتم عن طريق ممثلين معتمدين بعينهم لعدد من القوى الاجتماعية.
- تتصل هذه السمة بنموذج النمو الرأسمالي ودرجة هذا النمو، فقد كان نموذج المجتمع والدولة السائد في البلدان المتقدمة يتمتع بقدر من الشرعية، اذ كان في مقدور الاقتصاد أن يوفر فرص العمل والدخل اللائق للأغلبية الساحقة من المواطنين دون أن يقترن ذلك بنفقات اجتماعية ضخمة.
- تعتبر هذه السمة، سمة ثقافية، حيث ارتبط نموذج المجتمع البرجوازي بقيم معينة منها الانجاز والتنافس والفردية والاهتمام بتراكم الثروة.

في ظل الظروف السابقة ظهرت الحركات الاجتماعية الحديثة. وهي تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية في كونها لا تستهدف أساساً الوصول إلى السلطة. وإنما سعيها الحثيث يرمي إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعي على المستوى المحلي.

أو على مستوى المجتمعات الصغيرة دون أن تعبأ – على الأقل في الأمد القصير – بترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسي ككل[1].

ب- مفهوم المجتمع المدني

لقد عرف الفكر السياسي مفهوم المجتمع المدني منذ القرن الثامن عشر، وبالنظر إلى ما يتميز به المفهوم من قدم تفاوت تعريفه بحسب المدارس الفكرية التي تناولته. حيث كانت المدرسة الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي من أوائل المدارس التي تعرضت لذلك المفهوم، وبعدها جاءت المدرسة الهيجلية وتلتها المدرسة الماركسية، وذلك إلى جانب كتابات المفرك الايطالي انطونيو جرامشي.

وقد خلصت تلك المدارس الفكرية إلى أن المجتمع المدني هو ذلك القسم من النشاط الإنساني الخارج عن إطار الدولة، ولا يخضع لسيطرتها فهو مجال الحرية والعمل المستقل للمواطنين في المجتمع.

والمجتمع المدني يختلف عن المجتمع الطبيعي فهو لا يقوم على مجرد الروابط الأولية بين الأفراد، لكنه يقوم على أساس روابط من نوع جديد لم تكن موجودة في المجتمع الطبيعي، فالمجتمع المدني لا يكمن أن يقوم على الانتماءات العرقية أو الاثنية أو الدينية

[1] د. مصطفى كامل السيد، "دراسات في النظرية السياسية"، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

ولكن يمكن أن تكون هذه الانتماءات أحد العناصر المكونة للمجتمع المدني، ولكن إذا ما اكتسبت صورة جديدة تتمثل في التنظيم الاختياري على الأقل من ناحية المبدأ.

كذلك يقوم المجتمع المدني على درجة من درجات التنظيم فضلا عن أن هذا المجتمع المدني يمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني تتسم ليس فقط بالاختلاف عن المجتمع الطبيعي الذي سبقه، ولكنه أرقى من هذا المجتمع الطبيعي بحكم أنه يضمن احترام عدد من القيم التي تصور المفكرون أنها أرقى من القيم التي سادت المجتمعات السابقة على ظهور المجتمع المدني[1].

ويرى واحد من علماء الاجتماع المحدثين (Castells,1997)ان عصر المعلومات الذي نعيشه الان قد شهد تحولا جذريا في الحركات الاجتماعية الحديثة، ويدرس هذا الباحث حالة ثلاث من الحركات الاجتماعية المختلفة كل الاختلاف في أهدافها، ومراميها، وطبيعة نشاطها، ومواقعها الجغرافية، ولكنها استأثرت باهتمام عالمي واسع من خلال استخدامها تقانة المعلومات، ولولا استخدام هذه الحركات شبكات الانترنت، وانتشارها الفوري عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والفضائيات، لبقيت جماعات معزولة ومغمورة في مواطنها الأصلية في المكسيك، والولايات الأمريكية، واليابان.[2]

---

[1]مصطفى كامل السيد، "دراسات في النظرية السياسية"، مرجع سابق.

[2] : انتوني غيدنز، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005 ط1 ، ص 488 .

نجاح واخفاق الحركات الاجتماعية:

تؤثر الحركات الاجتماعية بأشكال عديدة يصعب تحديدها وتصنيفها. فعلى سبيل المثال يمكننا اجراء تمييز أولي بين الآثار السياسية والآثار الثقافية والآثار الفردية أو البيوجرافية. مع التسليم بأن هذه الآثار يمكن أن تكون مقصودة أو لا إرادية.

ويثير موضوع نجاح واخفاق الحركات الاجتماعية في ذات الوقت صعوبة ابستيمولوجية وتحديا يتعلق بتحديد حقل التحليل. وتكمن الصعوبة في أن مفهومي " النجاح " أو " الإخفاق" يعبران بوضوح عن نظرة ذاتية، سواء أتت هذه النظرة الذاتية من الفاعلين المنخرطين في الحركة أومن أطراف أخرى.

وتنطوي أدبيات الحركات الاجتماعية على العديد من التنميطات، حيث يميز بعضها بين نوعين من الآثار: قبول الحركات كطرف ذي شرعية من قبل السلطة السياسية، وهي نتيجة إجرائية الطابع، والقدرة على إحداث تغييرات في السياسات العامة، وهي نتائج ملموسة في المحتوى. ويضاف إلى هذين النوعين نوع ثالث اكثر ندرة ، وذلك حينما تنجح الحركات في تعديل السياق الذي تعمل في إطاره ، وهو ما يمكن أن نسميه بالنتائج البنيوية كإسقاط حكومة مثلا.[1]

[1] قاموس الحركات الاجتماعية:سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو تر عمر الشافعي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، ص 189.

ويمكن إضافة نمط رابع أي هذه الثلاثية، وهو يتعلق بالقدرة على إجبار السلطات العامة على تقديم تنازلات من جهة، وإحداث تغيير حقيقي فيما يتعلق بقضايا الصراع من جهة أخرى، على نحو يلبي مطالب الحركة الحاشدة وعليه، فإننا نستطيع التمييز بين ثلاث درجات شبه متتالية من نجاح الحركات الاجتماعية:

- الاعتراف بالحركة من قبل خصومها، تلبية مطالب الحركة كليا أو جزئيا، إدماج الحركة في النظام السياسي على نحو يسهم في تمأسسها.
- توعية الرأي العام

يصعب تناول النجاح أو الإخفاق إلا بعد تبين العلاقة السببية بين التعبئة وأي من النتائج المعتمدة.

الخاتمة:

على الرغم من اهمية الحركات الاجتماعية الا ان دراستها تحتل جانب هامشى داخل علم الاجتماع, وقد يعتبر عدم الاهتمام بها فى الماضى مبرر حيث لم تكن احد الفواعل الهامة فى السياسة ,و لكن اليوم لا يمكن اهمال دراسة هذة الحركات الاجتماعية.

وتواجه الحركات الأجتماعية الحديثة مشكلة كبرى تتمثل في بلورة أستراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع أحتفاظها بقيمها الأساسية, وأن أدرك أنصار البيئة هذة الأهمية و تحولوا إلى أحزاب سياسية كما حدث فى ألمانيا .

وعلى الرغم من عدم التغلب على هذا التحدى الا أن هذة الحركات مازلت قائمة كعنصر أساسى فى الحياة السياسية فى العديد من المجتمعات، فقد شغلت ظاهرة الحركات الاجتماعية اهتماما بالغا فى الاونة الاخيرة من قبل الاكاديمين والباحثين . نظرا لطبيعة الدور الذى باتت تلعبه الحركات الاجتماعية فى عالمنا العربى على وجة الخصوص، نجد أن التجربة العملية لعدد من هذه الحركات اثبتت مدى قدرتها على التاثير داخل المجتمع بما لديه من رؤى وادوات استطاعت من خلالها ان تلعب دورا فاعلا على الساحة السياسية وبرز ذلك الدور فى عدد من المواقف التى اتخذتها الحركات الاجتماعية.

ولا يغيب عن الاذهان في هذا السياق احتمال أن تكون الدولة ذاتها هي مصدر التغير بالنظر الى ما تملكه من استقلالية نسبية والذي يمكّنها من ادخال اصلاحات او تغيرات أساسية في المجتمع بما يؤدي في النهاية الى تغيرها ويبقى المصدر الاولى للتغير هو الدولة في حد ذاتها. ولعل الدول الاشتراكية السابقة ومجتمعات العالم الثالث تنهض دليلا على صدق هذا الحديث بما شهدته من تطورات كان للدولة اسهامها الرئيسي في احداثها بما جعلها محل اهتمام علماء السياسة والاجتماع.

قائمة المراجع:

1. مصطفى كامل السيد: دراسات في النظرية السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.
2. أحمد أبوزيد: الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل، مجلة العربي، العدد 593، ابريل 2008.
3. جيمس بكفورد: تأويل الحركة الاجتماعية الدينية، في كتاب أبعاد الدين الاجتماعي، ترجمة صالح البكاري، الدار التونسية للنشر، تونس، 1993.
4. عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
5. عزة خليل: الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
6. عمرو الشوبكي: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر – المغرب– لبنان– البحرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2011.
7. فريد زهران: الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،القاهرة، 2007.
8. هانك جونستون، ترجمة أحمد زايد، الدول والحركات الاجتماعية، المركز العربي للترجمة ط 1، 2018.القاهرة.
9. سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو، قاموس الحركات الاجتماعية، تر عمر الشافعي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة

10. انتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005 ط1

11. انتوني غيدنز، مقدمة في علم الاجتماع النقدي.

12. ر.بودون وف.بوريكو ترجمة الدكتور سليم حداد، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،

13. معن خليل العمر، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2016

14. صباح ياسين، الاعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

15. تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية،

16. سمير أمين وفرنسوا أوتار، مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم، مركز الدراسات، القاهرة، مصر، 2003

17. بشينة عبد الغاني، الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015،

18. BOURDIEU PIERRE, L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, Mars, 1998,

19. عبد الله شلبي، علم الاجتماع الاتجاهات النظرية وأساليب البحث،

20. العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة النظر، العدد 14، الرباط، المغرب، 2007

21. موسوعة ويكيبيديا، احتجاجات الجزائر

22. عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات

23. رمضاني صورية، الحركات الاجتماعية " مقاربة سوسيولوجية " مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، جوان 2016.

24. الدولة والحركات الاجتماعية الجديدة، المركز الديموقراطي العربي، يوم 2020/03/07.

25. رونيه غالسيو ترجمة محمد غالم ومحمد دواد، الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب، مجلة انسانيات مجلة الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، تاريخ التصفح 2020/03/05.

26. محمد السبيطلي، حراك الجزائر، أزمة النظام بين الإصلاح أو قطيعة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019.

27. رائدة خليل سالم، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ط 1، 2006.

28. فشار عطاء الله، ذياب البداينة، سعيد الحسين عيدولي، الحراك الشعبي في العالم العربي، كيف وإلى أين؟

29. دوناتيلا ديلابورتا وماريو دياني، تر: نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداوي، سي أي سي، المملكة المتحدة، الحركات الاجتماعية، 2017.

30. بيار نصار، تر: نخلة فريفر، العلوم الاجتماعية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، ط1، 1992، بيروت.

31. عبد الله شلبي، علم الاجتماع الاتجاهات النظرية وأساليب البحث، 2008،

32. ألان تورين، ترجمة أنور مغيث، نقد الحداثة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة. 1997

33. فهيمة الشاهد، منى حسن سليمان، اشراف ربيع وهبة، ملامح حركة إجتماعية، مكتب التنسيق لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا، القاهرة.